مبنى على وجود الحركتين تبتديان معا وتنتهيان معا وليست هذه
المعية الا المعية الزمانية التى لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان
فيلزم الدور وايضا هو مبنى على وجود حركتين احديهما اسرع
والاخرى ابطؤ ولا يمكن اثبات السرعة والبطؤ الا بعد اثبات
الزمان فيلزم دور آخر واجاب بان الزمان ظاهر الوجود والعلم
به حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات والايام والشهور والا
عوام والمقصود بيان الحقيقة المخصوصة اعنى كونه كما ومقدارا
للحركة وهو مقدار الحركة ولا شك ان العلم بوجود الزمان يكفينا
فى اثبات المعية والسرعة والبطؤ فلا دور واقول يمكن ان يجاب
ايضا بان ثبوت المعية والسرعة والبطؤ وان توقف على ثبوت
الزمان فى نفس الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على العلم به حتى
يلزم الدور وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فان الحركتين
اذا اختلفتا فى الاخذ والترك لتفاوت امكانهما وغير ثابت اذ
لا يوجد اجزاؤه معا بالضرورة وقيل لانه يلزم من اجتماعها اجتماع
اجزاء الحركة الواقعة فيها واقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان
الزمان مقدار الحركة وهى كما انها واقعة فى الزمان واقعة فى
المسافة ولا يلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة

فلا يلزم

فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها وقيل لو اجتمع
اجزاؤه لكان الحادث فى يوم الطوفان حادثا فى يومنا وبالعكس
وانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء الشئ ان يكون الحاصل فى
احدها حاصلا فى الآخر فهذا امكان متقدر غير ثابت وهو المعنى
من الزمان وفى المباحث المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان
احدهما امر موجود فى الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى
التوسط ويسمى بالآن السيال ايضا والثانى امر متوهم لا
وجود له فى الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط يفعل الحركة
بمعنى القطع كذلك ذلك الامر الذى هو مطابق لها وغير منقسم
مثلها يفعل بسيلانه امرا ممتدا وهما مطابقا للحركة بمعنى القطع
وهو مقدار للحركة لانه كم لقبوله الزيادة والنقصان بالذات وليس
مركبا من آنات متتالية لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة التى
يقع عليها الحركة فلو تركب منها لتركب المسافة من الاجزاء التى لا تتجزى
فيكون مقدارا وقيل مقداريته يتوقف على ان يكون كما وهو
موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات وهو ممنوع لا يخ
اما ان يكون مقدارا لهيئة قارة المناسب ان يقول لامر قار او
لهيئة غير قارة ليتم الحصر فان الامر القار هو ما يجتمع اجزاؤه

Copyright ©